

Search Title

**Tax Policy and Implications On Economic
Development in Indonesia**

Preparation

Mohamed Saber Mohamed Hassan

Supervision

Prof. Dr.

AbdEl Mohsen Mostafa

Assistant professor of economics and
head of the Department of Economic Sciences
College of Technology and Development
Zagazig University

2018



جامعة الزقازيق

معهد الدراسات الأسبوية

قسم دراسات و بحوث العلوم السياسية والاقتصادية

شعبة دراسات وبحوث الاقتصاد

بحث بعنوان

أثر الاستثمار الأجنبي علي التنمية الاقتصادية

دراسة مقارنة

اندونيسيا وجمهورية مصر العربية

إعداد

جيهان سليمان محمد سليمان أباطة

إشراف

مدحت محمد العقاد

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الزقازيق

1440 هـ / 2018 م

مقدمة :

تواجه غالبية البلدان النامية إشكالية في توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية الاستثمار، فأغلبها تعاني من انخفاض في دخل الفرد وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي مقارنة مع البلدان المتقدمة وبالتالي انخفاض مستويات الاستثمار، مما سبب قصوراً في الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية، لذا اتجهت نحو سوق التمويل الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر لمدد الفجوة بين الانخار و الاستثمار المحليين .

أدى الاستثمار الأجنبي خلال النصف الثاني من القرن الماضي نورا هاما في دعمو اقتصاديات الدول النامية، لا سيما خلال العقود العاضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التكتفات الاستثمارية ونمو التغيرات التي طرأت علي هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو الاقتصاد السوق في معظم الدول النامية ونحوير نظم التجارة و الاستثمار فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي .

وبالتالي اتجهت معظم البلدان النامية نحو رأس المال الأجنبي كوسيلة لدعم مواردها المحلية و تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة وتمويل العجز في ميزان المدفوعات .

ووفقا لتقارير الاستثمار الدولي World Investment Report سجلت إندونيسيا منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، نموا ملحوظا في تكتفات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها، حيث زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى أن وصلت إلى ٢١٠ مليون دولار عام ١٩٨٥، ويرجع ذلك إلى أنه في بداية الثمانينات كانت هناك قيود علي حركة الاستثمار، ولكن ذلك تغير منذ عام ١٩٨٦ حيث اتبعت الحكومة سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وألغت القيود المفروضة عليه. مما كان له أكبر الأثر في حركة تنفق الاستثمار حيث زادت الاستثمارات من ١٠٩٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أن وصلت إلى ٦١٤ مليون دولار ١٩٩٦، وذلك نتيجة الإصلاحات التي قامت بها إندونيسيا والحوافز التي قدمتها للمستثمرين^(١).

ولكن نظرا لتعرض نول جنوب شرق آسيا عامة، وإندونيسيا خاصة لأزمة اقتصادية في نهاية عام ١٩٩٧ فقد اندفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج منذ عام ١٩٩٨.

^(١) - ولاء حد العزيز حد السبع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في إندونيسيا الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العراقية معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية، العراق ٢٠٠٦.

لقد أثرت معدلات النمو الاقتصادي شبه المستقرة طوال السنوات الماضية إيجاباً على لوضع إندونيسيا الداخلية، وعلى قدرتها على التعامل مع العالم الخارجى حتى إن البنك الدولى وضع إندونيسيا فى المرتبة العشرة بين اقتصاديات العالم لأول مرة فى تاريخها. وقد ظلت التنمية الاقتصادية عتصراً واضحاً فى خطتها منذ الستينات فى اجتماعات منظمة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، واطير فى مجموعة الـ ٦٠، حيث باتت المصالح الاقتصادية من أولويات العلاقات الخارجية الإندونيسية، من حيث الوصول

إلى أسواق جديدة أو تأمين مصادر الطاقة والاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحسين البنى التحتية، وكأى الدول العربية كسوق لمنتجاتها ومصدر الطاقة فى هذا الإطار، وسيظل موقف إندونيسيا الدولى يتأثر بأوضاعها الاقتصادية، وأصبح الحفاظ على معدلات تنفق رؤوس الأموال مقياساً يوضع مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، وأصبحت الدولة التى لا تولى اهتماماً لزيادة تنفق رؤوس الأموال إليها وكأىها تعمل ضد التيار .

وبين علمى (١٩٦٥، ١٩٩٧) كان معدل النمو فى الاقتصاد الإندونيسى نحو سبعة بالمئة وكان هذا إنجازاً للحكومات الإندونيسية لتخرج إندونيسيا من صفوف البلدان (ذات الدخل المنخفض) إلى (دول ذات الدخل المتوسط). ومع ذلك فلن الأزمة المالية الآسيوية كان لها تأثير سلبى شديد على الاقتصاد الإندونيسى والتي انتلعت فى أواخر ١٩٩٠، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى (GDP) من ١٣.٦% فى عام ١٩٩٨. وكان النمو المحدود ٠.٣% فى عام ١٩٩٩ وبين علمى (٢٠٠٠-٢٠٠٤) أخذت إندونيسيا فترة من الانتعاش الاقتصادى وكان مع متوسط نمو الناتج الإجمالى ٤.٦% سنوياً. وكان نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى متوسط سنوى قدره ٦% على الأقل مع استثناء من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣) عندما حدث وسط الاضطراب المالى العالمى وعدم اليقين مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلى الإجمالى فى إندونيسيا وهو لا يزال بين (٤.٦-٥.٨) على التوالى.^(١)

ونظراً لأن سياسة الحكومة الإندونيسية نجاة الاستثمار الأجنبى لم تكن مستقرة بل تعرضت إلى تقلبات كبيرة بين التحرر والتقييد، وذلك خلال الفترة من الستينات إلى بداية الثمانينات.

اذلك سوف أقوم بدراسة موضوع أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا وجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) وذلك لأنه خلال هذه الفترة تبنت الحكومة الإندونيسية العديد من العديد من السياسات والإجراءات التعريفية للاقتصاد الإندونيسي بلغت أقصى درجة مما كان له أكبر الأثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية وتغير هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية لإندونيسيا خلال هذه الفترة وهذا ما أحاول عرضه في هذه الدراسة.

الدراسة النوعية التحليلية

الدراسة النوعية التحليلية هي دراسة تحليلية تعتمد على فهم الظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي.

الدراسة النوعية التحليلية هي دراسة تحليلية تعتمد على فهم الظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي.

الدراسة النوعية التحليلية هي دراسة تحليلية تعتمد على فهم الظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي. وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية من خلال فهمها في سياقها التاريخي والثقافي والاجتماعي.

١- محمد صابر، أثر النظام المصرفي على التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين إندونيسيا وجمهورية مصر العربية رسالة ماجستير معهد الدراسات والبحوث الأسيوطي، جامعة الزقازيق، ٢٠١٦.

مشكلة الدراسة:

تناقش هذه الدراسة ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم ، وهي الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى العديد من الدول النامية والدور الذي تقوم به هذه التدفقات في عملية التنمية الاقتصادية ، وهل ما تقدمه هذه الاستثمارات يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، أم أن لها أثرا سلبيا يدعو للحذر في فتح المجال أمام هذه الاستثمارات لذلك نحاول هذه الدراسة مناقشة أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية من خلال استعراض التجربة الإندونيسية وجمهورية مصر العربية ، وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على العوامل والسياسات والقوانين التي أدت إلى جذب هذه الاستثمارات الأجنبية وإحداث تنمية اقتصادية .

اهتمت مصر بتشجيع الاستثمارات الأجنبية منذ بداية اتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي في سبعينات القرن العشرين بتقديم الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية وتقليل الصعوبات والقيود على الاستثمارات ، ومازالت مصر تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في السنوات الأخيرة .

أهمية الدراسة :

تتركز أهمية الدراسة الحالية فيم يلي :-

- 1- إبراز أهمية دور الدولة في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية .
- 2- تحليل الأثار الإيجابية والسلبية التي تنشأ نتيجة زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي .
- 3- هل استطاعت الاستثمارات الأجنبية أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا ومصر أم لا .

ويتم من خلال هذه الدراسة الإجابة على هذه الأسئلة من خلال عرض بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي ، إجمالى التكوين

الراسمالي الثابت وغيرها من المؤشرات للتعرف على مدى دور الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة دور الاستثمارات الأجنبية في أحداث التنمية الاقتصادية في إندونيسيا ومصر. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية وهي :-

١- التعرف على العوامل التي أدت إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إندونيسيا ومصر.

٢- إيضاح دور السياسة الحكومية في إندونيسيا ومصر لجذب الاستثمارات الأجنبية.

٣- التعرف على الاستراتيجية التي اتبعتها إندونيسيا ومصر لأحداث التنمية الاقتصادية بومدى استعملتها بالاستثمارات الأجنبية خلال خطط التنمية لإقامة بعض المشروعات نظرا لعجز رأس المال المحلي عن القيام بها.

٤- التقدير القياسي لأثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا ومصر، لمعرفة مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على هذه الدولتين هل هو إيجابي أم سلبي .

٥- توضيح دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:-

أولاً: الحدود المكانيّة :

تتمثل الحدود المكانيّة في تطبيق هذه الدراسة على كل من جمهورية مصر العربية وإندونيسيا و مدى الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التركيز على تطوير تدفقات الاستثمارات الأجنبية في إندونيسيا وجمهورية مصر العربية من حجم الاستثمارات الأجنبية على مستوى العلم والنول والتنمية، محاولة الاستفادة من التجربة الإندونيسية

ثانياً: الحدود الزمانية :

يتم اختيار أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإندونيسي والمصر خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠-٢٠١٤) .

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة جانبها النظري على الأسلوب التحليلي للبيانات بالاعتماد على الدراسات المتخصصة في مجال الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه.

ولذا قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والمنهج المقارن ، واستنباط النتائج التي يمكن تعميمها وكذلك استخدام المنهج التحليلي لتوقوف على بعد الظاهرة وتحليلها وذلك فيعتمد أسلوب التحليل الكمي وهو الانحدار المتعدد لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا ومصر .

البيانات المطلوبة للبحث:-

١- بيانات عن حجم الاستثمارات الأجنبية في إندونيسيا وأهم الدول المستثمرة والقطاعات المستثمر بها، وسيتم الحصول عليها من خلال تقرير الاستثمار الدولي World Investment Report والذي يصدره الإنكثاد ، بالإضافة إلى بيانات صادرة عن مجلس تسيق الاستثمار الإندونيسي ، وتقارير عن بنك إندونيسيا.

٢- بيانات عن محددات الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا من خلال بيانات صادرة عن إندونيسيا و " تقرير الأمم المتحدة - البنك الدولي " .

٣- بيانات عن الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري ، وسيتم توافيرها اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للاستثمار.

- ٤- بيانات استراتيجيّة التنمية الاقتصاديّة ومؤشرات التنمية الاقتصاديّة في إندونيسيا، سوف يتم الحصول عليها من خلال دليل رسمي صادر عن إندونيسيا، تقارير صادرة عن الأمم المتّحدة.
- ٥- البيانات المتعلّقة بالتغير القياسي سيتم الحصول عليها من خلال الإحصاءات الماليّة الدوليّة الصادرة عن صندوق النقد الدوليّ، تقارير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدوليّ.

خطة الدراسة:-

تتكون هذه الدراسة من خلال خمسة فصول يتناول الفصل الأول يتكون من مبحثين المبحث الأول :- مفهوم الاستثمار وتعريف الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر) واهداف الاستثمار وأشكال الاستثمارات الأجنبية (الاستثمار المشترك - المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات).

وحواجز الاستثمار الأجنبي (الباحث عن السوق- والباحث عن العمالة - والباحث عن المزايا الضريبية - والباحث عن الخدمات والمعرفة والتطورات).

أهمية الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصاديّة (سد الفجوة - نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة المتقدمة- تنمية الصادرات - خلق فرص لتوظيف - وخفض معدلات البطالة).

- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي .

- أوجه التشابه و الأختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

اسباب اتجاه الاستثمار الأجنبي للأسواق الناشئة.

- المبحث الثاني :

سيتم تناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا ومصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤).

يتم فيه دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا ونصيب إندونيسيا ومصر من الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي ومستوى الدول النامية.

المبحث الثالث تناولنا (إملاحة عن دولة إندونيسيا) من خلال لمحة عن جغرافيا لدولة إندونيسيا وخصائصها السكانية والإنتاج الزراعي بها وهيكلها الاقتصادي ، والذي شهد تطوراً محولاً إندونيسيا

من دولة زراعية إلى دولة صناعية حقيقية مما جعلها صاحبة أكبر رابع اقتصاد أسوى وملاص
عشر عالميا.

الفصل الثاني:

محددات الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا ومصر بحثين

المبحث الأول يتناول دراسة المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي .

المبحث الثاني : يتناول دراسة المحددات الغير اقتصادية للاستثمار الأجنبي.

الفصل الثالث : تطور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية في إندونيسيا وجمهورية
مصر العربية .

المبحث الأول: الأهمية النسبية للاستثمار في إندونيسيا - اثر الإصلاحات الاقتصادية على التدفقات
الاستثمارات الأجنبية

المبحث الثاني : تطور السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية منذ عهد حكم محمد علي
حتى الآن ، وذلك من خلال تقسيمها إلى فترات زمنية كل فترة زمنية تتميز بطابع خاص .

الفصل الرابع : التنمية الاقتصادية بمقاييس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وأثر الاستثمار
الأجنبي على التنمية الاقتصادية. وذلك من خلال مفهوم التنمية وعناصرها ومكوناتها وخصائص
الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وأهداف التنمية الاقتصادية وأهدافها ومتطلبات ومقاييس
واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وأخيرا أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية قبل الاستثمار
يقوم بتدور يتفاعل مع العديد من المجالات فهو يؤثر على مستوى الاسعار ومعدلات الاستهلاك
والادخار ومعدلات البطالة ومستوى الإنتاج وحجم التجارة الخارجية ، وسوف يدرس أثر الاستثمار
الأجنبي على هذه المتغيرات .

ويتضمن الفصل الخامس قياس أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال
البرنامج التحليلي الأحصائي SPSS وجاءت نتائج الدراسة كما يلي.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير المباشر)

تعريف الاستثمار :-

هو " استخدام المنخرات في تكوين الاستثمارات، أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات ، والحافطة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"^(١).

ويلاحظ أن التعريف السابق للاستثمار - كمتغير اقتصادي كلي لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة ، أو للتوسع في المشروعات القائمة ، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات . إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين ، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية - على مدار عمرها الإنتاجي - تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة .

ولا يعد الاستثمار الأجنبي مجرد عملة أجنبية تمهيم في مد الفجوة الإذخارية أو فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المنح والقروض الأجنبية وإنما يكمن في تقديم الآلات والمعدات بالأسفلة إلى أرقى الأساليب الفنية والتقنيات التكنولوجية في حين يعرفه الخبراء بأنه الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي ومن عناصرها (الأرض _ المعدات _ المباني _ الآلات والسلع الرأسمالية _ والأصول الإنتاجية

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي :-

يتمثل في مساهمة موارد أجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في التول النامية. وتحدد شكل المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه المشروعات الصفة التي تطلق على الاستثمار الأجنبي من حيث كونه " استثمار غير مباشر" أو " استثمار مباشر" .

إذا اقتصر الاستثمار الأجنبي على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الأكتاب في أسهم المشروعات العزم القيام بها ، وأن هذه المشاركة في رأس مال هذه المشروعات لا تحول للمستثمر الأجنبي حق المشاركة في الإدارة فهذا يطلق على هذا الشكل من الاستثمار " الاستثمار الأجنبي غير المباشر" فصله المستثمر الأجنبي بالمشروع صلة غير مباشر لا تمنحه من الحقوق أكثر مما يتمتع به أي مساهم عادي في الشركات المساهمة وعادة يكون هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي استثماراً خاصاً .

١ - رضا عبد السلام، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، القاهرة ، دار السلام للنشر ، ٢٠٠٥ .

كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية كالمؤسسة الدولية للتمويل IFC والتي أنشئت خصيصاً في عام 1956 لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية ، وذلك بالأكتتاب في أسهم الشركات الخاصة ، ومن المتوقع كما هو خللت أن المساهمة الأجنبية غير المباشرة في تكوين رؤوس أموال المشروعات الإنتاجية في الدول النامية ضئيلة الأهمية .

ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المستثمر الأجنبي للكفاءة الإدارية والفنية اللازمة لتأسيس وإدارة مشروعات للتنمية ، وذلك بحكم قلة عدد رجال الأعمال النظمين في الدول .

والاستثمار الأجنبي يكون مباشراً إذا أقام المستثمر الأجنبي المشروع الإنتاجي واستلك رأسماله ونولى إدارته ، أو كانت مساهمته في رأس مال المشروع كبيرة بدرجة تمنح له حق الاشتراك في الإدارة وفي الوقت الحاضر ترحب الدول النامية بهذا الشكل المباشر من الاستثمار الأجنبي وتعمل على استقطابه بالعديد من الحوافز المادية والضمانات القانونية . ولم تعد الدول النامية تخشى سيطرته السياسية والاقتصادية كما يحدث في الماضي . وتهدف هذه الدول من وراء تشجيعها للاستثمار الأجنبي الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه في دفع عجلة للتنمية بها⁽¹⁾ . وفي تقييمنا التالي لمدى فاعلية مصادر التمويل الأجنبي .

تعود أهمية الاستثمار إلى أنه القاعدة الرئيسية التي تتحكم في تحقيق النمو ، فالاستثمار دالة لحجم الانتاج ونوعيته ، ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة وارتفاع في مستويات المعيشة وتحقيق تنمية شاملة ، وتأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية في كونها تمثل المكمل للنقص الموارد المحلية وسد الفجوة بين الاندثار والاستثمار المطى ، حيث يعرف الاستثمار على أنه إضافات جديدة في الأصول الانتاجية الموجودة داخل الدولة ، أو الزيادة في رأس المال وهو نوعان الاستثمار الثابت، والتغير في المخزون⁽²⁾ ، وهو الجزء الذي لا يخصص للإستهلاك المباشر ، وإنما يخصص لشراء السلع الرأسمالية كبناء مصنع أو التجديد والإحلال في الآلات⁽³⁾ .

ويمكن تعريفه بأنه الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع ومن ثم يستخدم السلع والخدمات في تكوين طاقات انتاجية جديدة . لذلك يعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب للفعل ، وعلى ذلك فالاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تنقلاً وليس رصيداً قائماً بقياس رأس المال عند لحظة محددة ويقاس الاستثمار خلال فترة زمنية معينة .

وقد يكون الاستثمار في أصول حقيقية أو أصول مالية كإجراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء

1- طلعت للموارد الاقتصادية (الترافيق مكتبة للنس، 1971) ص 311-312 .

2- عبد الرحمن اسماعيل قسطنطين ، مشكلة لمدى الترتيبى ، مجلته الاقتصادية كلية التكنولوجيا ، جامعة لوزان ص 311 .

مشروعات جديدة. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترات لاحقة. ومن أهم الدول المسيطرة على الاستثمار دولياً فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وبلجيكا.

وسويسرا والسويد. وتأتي أهمية الاستثمارات الدولية (الأجنبية) Foreign Investments في حالة نقص الاستثمارات المحلية حيث تعرف الاستثمارات الدولية على أنها لنقل رؤوس الأموال بين الدول مع الالتزام برد قيمتها ودفع فوائد عنها في المستقبل، كما ينطوي مفهوم الاستثمارات الأجنبية Foreign Investments تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد معين ويسمى البلد المصدر أو الأم Home Country إلى بلد آخر ويسمى البلد الممتورد Host.^(١)

وينقسم هذا النوع من تحركات رأس المال إلى عدة تقسيمات تبعاً للمعيار المستخدم في التقسيم إلى:

أ. تقسيم الاستثمارات الدولية على أساس شخصية القائم بها:

وفقاً لهذا المعيار تنقسم الاستثمارات الدولية إلى نوعين:

١. الاستثمارات الحكومية

هي التي تكون أحد الحكومات طرف فيها سواء كانت مانحة أو متلقية.

٢. الاستثمارات الخاصة:-

هي القائمة بين أفراد أو مشروعات خاصة تابعة لدولتين مختلفتين.

ب. تقسيم الاستثمارات الدولية وفقاً لأجلها:-

وفقاً لهذا المعيار يتم تقسيم الاستثمارات إلى:

استثمارات قصيرة الأجل: وهي تغطي فترة لا تتجاوز سنة.

استثمارات طويلة الأجل: وهي ترتبط بفترة زمنية تزيد عن سنة.

١ - سرمد كوكب الجعلل، التمويل الدولي، مدخل في البنوك، والعملة والائتمات، دراسة بحثية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٢، ص ٢١٤.

٢ - منصور صباح الفضلي، ديم التنمية منصور محمد الشمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمات الدولية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلة التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ٧٥.

ج- تقسيم الاستثمارات الدولية على أساس طبيعتها إلى:

- ١- استثمارات مباشرة
- ٢- استثمارات غير مباشرة

ويمكن تقسيم تحركات رؤوس الأموال الدولية إستناداً على عدة معايير تختلف في الشكل العام ولكنها لا تختلف في المضمون أساساً^١

أ- معيار تقسيم (حسب) المدة التي يقضيها رأس المال في الخارج :

- ١- استثمارات طويلة الأجل
- ٢- استثمارات قصيرة الأجل

ب- معيار الغرض من تقديم رأس المال والآلات والخبرات والتكنولوجيا .

٢- حساب التحويلات الدولية قصيرة الأجل الناتجة عن مؤقت في الصناديق عن الواردات .

ج- معيار نوع العائد:

- ١- استثمارات باحثة عن سعر فائدة أعلى- معدلات أمان أعلى .

٢- استثمارات تقدم بدون فوائد وغالباً ما تكون من حكومة بغرض الإعانة أو تحقيق أهداف سياسية .

د- معيار إدارة الممتثل لأمواله:-

- ١- الاستثمارات المباشرة
- ٢- الاستثمارات غير المباشرة (توظيف رأس المال)

كما يمكن تقسيم التدفقات الرأسمالية العالمية إلى نوعين رسمية وغير رسمية^٢:

-التدفقات الرسمية:

هي تلك التي تتم بقرار من السلطة التنفيذية في الدولة المقرضة (عادة البنك المركزي المصري)

وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح والمعونات أو القروض.

- أما التدفقات غير الرسمية

هي التي تخرج من الدولة المقرضة بقرارات من جهات خاصة ولذلك تسمى تدفقات رؤوس الأموال

الخاصة، وتقسم إلى ثلاث أنواع هي الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمارات في الأوراق

المالية)، الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض المصرفية .

١- محمد زكي المسيري، العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ١٩٧٠، ص ٨١-٨٢.

٢- شوبين مصطفى صبحي، الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، بمحادثات وأهم الإنجازات على الدول المتلقية، رسالة

ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠-١٢.

4. Descriptive Statistics

5. جدول (١٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بالانقتصاد المصري

6. لاجمالي الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

٧

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أقل قيمة	عدد الملاحظات	
٣٤٧٥,٨٨	٢٨٨٨,٨٨	١١٥٧٨,١٠	٤٨٢,٧١٠	٢٥	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة بالمليون دولار
١١٣٥٠,١٧	١٨٠٢٤,٥٧	٤٥٧٣٧,٣٩	٥٥١٠,١١	٢٥	الإيرادات الضريبية بالمليون دولار
٧٢٤٤٠,٨٧	١١٦٣٣٤,٨٢	٢٨٧٦٨٢,٥٠	٤١٩٧٢,٧٢	٢٥	إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس بالمليون دولار
٧٤٨,٥٥	١٥٣٢,٢٠	٣٢١٠,٠٠	٧٣٠,٠٠	٢٥	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس دولار
٨١٦٤٠,٢٢	١٢١٨٩٩,٧٠	٣٠١٤٩٨,٩٦	٣٦٩٧٠,٥٦	٢٥	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
١٢٥٢٥,٢٧	٢٢٠٦٣,٦٥	٤١٧٧٤,٣٨	٧٨٢٦,٥٢	٢٥	إجمالي التكوين الراسمالي بالمليون دولار

٨. المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

النتائج والتوصيات

بعد عرض الدراسة موضوع دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في إندونيسيا وجمهورية مصر العربية تفصيلا خلال الدراسة ، يُلخص هذا البحث التالي:-

١- أبرز التحليل أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي في إندونيسيا والتي أدت إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي لإندونيسيا تتركز في المحددات الاقتصادية والمحددات غير الاقتصادية . وتشمل المحددات الاقتصادية في حجم السوق ، توافر الموارد الطبيعية ، تكاليف الأجور ، الإصلاحات الاقتصادية ، الحوافز الضريبية ، انضمام إندونيسيا لمنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا "AFTA"، الأزمة الاقتصادية والبنية الأساسية المادية والبشرية.

وتشمل المحددات غير الاقتصادية في الاستقرار السياسي، الاجرامات القانونية والإدارية التي تتخذها الدولة والسياسات الحكومية المؤثرة على حركة الاستثمار الأجنبي. واتضح لنا من عرض هذه المحددات أن المحددات الاقتصادية لا تكفي بمفردها كمحددات لجذب الاستثمار الأجنبي، إذ يجب أن تقترن المحددات الاقتصادية بالمحددات غير الاقتصادية كتوافر الاستقرار السياسي، وإصدار قوانين وإتباع إجراءات إدارية محفزة بالإضافة إلى أن تكون سياسة الدولة مشجعة وغير مقيدة للاستثمار . حيث أنه في أثناء الاضطرابات السياسية والأزمة الاقتصادية خرج العديد من المستثمرين حاملين معهم رؤوس أموالهم خارج إندونيسيا بحثا عن مطلق أخرى تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي . لذلك يجب على الحكومة الإندونيسية التوقف على أوجه الضعف والقصور فيها ومحاولة معالجة هذا القصور حتى تخرج من أزمتها ويعود الاستقرار والأمن من جديد ليؤدي إلى إطمئنان المستثمر (سواء المحلي أو الأجنبي) وجذب المزيد من الاستثمارات.

٢- أبرز تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي وبعض هذه المؤشرات . ويظهر ذلك واضحا من خلال عرض تطور الاستثمار الأجنبي المبشر وهذه المؤشرات خلال فترة الدراسة.

٣- ثم استنتاج أن أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي تتمثل في حجم السوق، والموارد الطبيعية، وتوسيع الصرف ، تكاليف الأجور ، ودرجة انفتاح الاقتصاد ، والمخاطر السياسية والعلاقة.

٤- أبرز التحليل أن أسباب وعوامل تركز الاستثمار الأجنبي في منطقة جنوب شرق آسيا (بناء على تحليل تجرئى إندونيسيا) بصفة عامة ، في منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا

(AFTA) ، والإصلاحات الاقتصادية ، والمناطق الحرة، وفواقر البيئة القانونية المناسبة . ومن التحليل تجزية إندونيسيا في جذب الاستثمار تم استنتاج أن أهم العوامل التي أدت إلى تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إندونيسيا ، تمثلت في تبني الحكومة اتجاهها منذ عام ١٩٨٦ ، لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي مشتملا في رفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية ليصل إلى ٩٥%، اتسعت القطاعات المفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية ، وانخفاض طول القائمة السلبية من ٦٤ قطاعا إلى ٣٥ قطاع فقط وتم إزالة القيود على طاقة الإنتاج القصوى وعلى التراخيص ، كما سمح باستيراد المعدات المستعملة ، واستمر هذا الاتجاه حيث ازديت معظم القيود على المؤسسات الأجنبية إلى الأجنبية ١٠٠% في عام ١٩٩٤ ، وفُتحت قطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل الاتصالات ، والكهرباء ، وصناعة الشحن بالسفن ، وصناعة الطائرات المدنية ، ومياه الشرب

ومن العوامل الأخرى التي كان لها تأثير كبير على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى إندونيسيا سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية منذ السبعينيات والتي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي مما خلق بيئة اقتصادية مواتية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ، بالإضافة لذلك كان انضمام إندونيسيا إلى منطقة التجارة لدول جنوب شرق آسيا (AFTA) في عام ١٩٩٢ ، كانت عامل محفز لتدفق الاستثمار الأجنبي لإندونيسيا.

٥- تم استنتاج أن أسباب انخفاض الوزن النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر يتمثل في مجموعة من العوامل أهمها .

*- اعتماد مصر على الحوافز في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ، في حين أن الحوافز ليست عاملا قويا حاسما في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي .

*- المعدل البطيء لتنفيذ برنامج الخصخصة خاصة قبل عام ١٩٩٦ .

*- وجود منافسة قوية من الدول النامية الأخرى ، حيث تعهدت الدول النامية الأخرى على جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي.

*- تداخلت ثلاثة قوانين مرتبطة بالاستثمار الأجنبي قبل صدور القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ ، وهذه

القوانين ، القانون ٢٢٠ لسنة ١٩٨٩ التي تقوم على تطبيق هيئة الاستثمار والمناطق الحرة ، والقانون

١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة وتقوم بتطبيق مصلحة الشركات . والقانون ٥٩ لسنة

١٩٧٩ الخاص بالاستثمار في المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتي تقوم على تنفيذ هيئة المجتمعات

العمرانية الجديدة . ووزارة التعمير.

* قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد المصري من العديد من الاختلالات الاقتصادية الكلية.

* التمت منطقة الشرق الأوسط ككل بعدم الاستقرار ، وهذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجنبي عن المنطقة ككل ، ومنها جمهورية مصر العربية.

* وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع مع الإصلاحات الاقتصادية وتعديل قانون الاستثمار الجديد وتخفيف القيود والتحرير والترويج الاستثماري بعد مؤتمر شرم الشيخ عام ٢٠١٦ من زيادة فرصة مصر من الاستثمار الأجنبي وزيادة تدفقت اجنبية.

٦- والتضح أن المتغيرات التي لها معامل ارتباط كبير تمثل في الصلرات ، والتكوين الرأسمالي الثابت ، مما يشير إلى زيادة معدل البطالة لأن ارتفاع مستوى الانتاجية بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ولذلك نوصى باستخدام التكنولوجيا الحديثة ذات الكلفة العالية ، وذلك لتجنب زيادة معدلات البطالة . بحيث يتم التوازن بين استخدام التكنولوجيا الحديثة وفي نفس الوقت تقليل معدلات البطالة.

٧- أظهرت التحليل أن الاستثمار الأجنبي تدفق إلى إندونيسيا بشكل كبير منذ النصف الثاني من الثمانينات ، وتركز في بادئ الأمر في قطاع البترول ثم انتقل بعد ذلك إلى القطاع الصناعي والخدمي ، وتدفقت أكبر الاستثمارات من دول فترة آسيا (اليابان - هونج كونج- لاكوريا الجنوبية) ويرجع ذلك إلى التقارب الجغرافي ، بالإضافة إلى الاستثمارات المتدفقة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وتركزت معظم الاستثمارات في منطقة (جاوة - سومطرة - كاليمنتان - سولاويسي - بالي وشيمور - جزائر الملوك وإيربان جايا) وذلك نظرا لثمنع هذه المناطق بالعديد من المميزات كطبيعة التربة والمناخ بالإضافة إلى توافر الثروات الطبيعية كالبتروول والمنجنيز والقصدير والمطاط وغيرها مما كان له أكبر الأثر في تركيز هذه الاستثمارات في هذه المناطق على وجه الخصوص . لذلك قامت إندونيسيا بإعطاء العديد من الحوافز والتسهيلات للاستثمار في المناطق البعيدة " الفقيرة" وذلك في محاولة منها لإنعاش هذه المناطق وتطويرها .

* يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

حيث كانت هناك زيادة على كلاً من متوسط الإيرادات الضريبية وسلفى التنفقات وإجمالي الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي ، فجد أن الاستثمار الأجنبي قد حدثت زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي كنتيجة للتوافق مع الحوافز الضريبية حيث تشير النتائج في دولة إندونيسيا إلى وجود فرق معنوي خلال فترة الدراسة

أى أن هناك تأثير لهذه الإصلاحات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بلغت المحسوبة (٣.٣٣ - ٢.٧٦) أما خلال الفترة الثالثة والرابعة كان للحوافز الضريبية التأثير غير المعنوي حيث بلغت T المحسوبة (١.٤٦ ، ١.٣٨) أى قيمة موجبة الأمر الذى يشير أن تطبيق الحوافز الضريبية خلال الفترة الثالثة والرابعة لم يكن هناك تأثير على الاستثمار الأجنبي ، ثم عاد التأثير فى الفترة اللاحقة حيث بلغت قيمة T المحسوبة (-٣.٩٤١ ، ٧.٢٠) أما دولة جمهورية مصر العربية فقد بلغت T المحسوبة -٤.٤٦ بقيمة سالبة مما يودى إلى فرق معنوي الأمر الذى يشير أن تطبيق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة السابقة قد أثر سلبا على الاستثمارات ، صلاحي التدفقات جميع المتغيرات النتيجة كانت هناك علاقة طردية وفقا للبرنامج SPSS. وبالتالي يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل .

ملخص الرسالة

تواجه غالبية البلدان النامية إشكالية في توفير الموارد اللازمة لتمويل عملية الاستثمار ، فأغلبها تعاني من انخفاض في دخل الفرد وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي مقارنة مع البلدان المتقدمة وبالتالي انخفاض مستويات الاستثمار ، مما سبب قصورا في الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية، لذا اتجهت نحو سوق التمويل الدولية من خلال الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر لسد الفجوة بين الانخار و الاستثمار المحليين .

أدى الاستثمار الأجنبي خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت علي هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة و الاستثمار ، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي .

وبالتالي اتجهت معظم البلدان النامية نحو رأس المال الأجنبي كوسيلة لدعم مواردها المحلية و تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة وتمويل العجز في ميزان المدفوعات .

ووفقاً لتقارير الاستثمار الدولي World Investment Report سجلت إندونيسيا منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، نموا ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها، حيث زلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى أن وصلت إلى ٣١٠ مليون دولار عام ١٩٨٥، ويرجع ذلك إلى أنه في بداية الثمانينات كانت هناك قيود على حركة الاستثمار، ولكن ذلك تغير منذ عام ١٩٨٦ حيث اتبعت الحكومة سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وألغت القيود المفروضة عليه. مما كان له أكبر الأثر في حركة تدفق الاستثمار حيث زلت الاستثمارات من ١٠٩٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أن وصلت إلى ٦١٩٤ مليون دولار ١٩٩٦، وذلك نتيجة الإصلاحات التي قامت بها إندونيسيا والحوافز التي قدمتها للمستثمرين.

ولكن نظراً لتعرض دول جنوب شرق آسيا عامة، وإندونيسيا خاصة لأزمة اقتصادية في نهاية عام ١٩٩٧ فقد اندفع الاستثمار الأجنبي إلى الخارج منذ عام ١٩٩٨. لقد أثرت معدلات النمو الاقتصادي شبه المستقرة طوال السنوات الماضية إيجاباً على أوضاع إندونيسيا الداخلية، وعلى قدرتها على التعامل مع العالم الخارجى حتى إن البنك الدولي وضع إندونيسيا في المرتبة العاشرة بين اقتصاديات العالم لأول مرة في تاريخها. وقد ظلت التنمية الاقتصادية عنصرًا واضحاً في خطابها منذ السنين في اجتماعات منظمة عدم الانحياز ومجموعة ال٢٧، ولخبرافى مجموعة ال٢٠، حيث باتت المصالح الاقتصادية من أولويات العلاقات الخارجية الإندونيسية.

من حيث الوصول إلى أسواق جديدة أو تأمين مصادر الطاقة والاستثمارات الأجنبية اللازم و تحسين البنى التحتية، ونأتى الدول العربية كمسوق لمنتجاتها ومصدر للطاقة في هذا الإطار، وسيظل موقف إندونيسيا الدولي يتأثر بوضعها الاقتصادية، وأصبح الحفاظ على معدلات تدفق رؤوس الأموال مقياساً يوضح مدى نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، وأصبحت الدولة التي لا تولى اهتماماً لزيادة تدفق رؤوس الأموال إليها وكأنها تعمل ضد التيار.

وبين عامي (١٩٦٥-١٩٩٧) كان معدل النمو في الاقتصاد الإندونيسى نحو ٧% وكان هذا إنجازاً للحكومات الإندونيسية لتخرج إندونيسيا من صفوف البلدان (ذات الدخل المنخفض) إلى (دول ذات

الدخل المتوسط). ومع تلك فإن الأزمة المالية الآسيوية كان لها تأثير سلبي شديد على الاقتصاد الإندونيسي والتي اندلعت في أواخر ١٩٩٧، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من ١٣,٦% في عام ١٩٩٨، وكان النمو المحدود ٠,٣% في عام ١٩٩٩ وبين عامي (٢٠٠٠-٢٠٠٤) أخذت إندونيسيا فترة من الانتعاش الاقتصادي وكان مع متوسط نمو الناتج الإجمالي ٤,٦% سنويا وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط سنوي قدره ٦% على الأقل مع استثناء من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣) عندما حدث وسط الاضطراب المالي العالمي وعدم اليقين مما أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا وهو لا يزال بين (٥,٨-٤,٦%) على التوالي.

ونظرا لأن سياسة الحكومة الإندونيسية تجاه الاستثمار الأجنبي لم تكن مستقرة بل تعرضت إلى تقلبات كبيرة بين التحرر والتقييد، وذلك خلال الفترة من السنوات إلى بداية الثمانينات، لذلك سوف نقوم بدراسة موضوع أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية في إندونيسيا وجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) وذلك لأنه خلال هذه الفترة تبنت الحكومة الإندونيسية العديد من العديد من السياسات والإجراءات التحريرية للاقتصاد الإندونيسي بلغت أقصى درجة مما كان له أكبر الأثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية وتأثير هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية لإندونيسيا خلال هذه الفترة وهذا ما أحاول عرضه في هذه الدراسة.

وتأتي أهمية الدراسة التي نحن بصدها من المواضيع والدراسات الهامة التي تناقش هذه الدراسة ظاهرة من أهم الظواهر الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم ، وهي الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى العديد من الدول النامية ، والدور الذي تقوم به هذه التدفقات في عملية التنمية الاقتصادية ، وهل ما تقدمه هذه الاستثمارات يسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، أم أن لها أثرا سلبيا تدعو للتحذر في فتح المجال أمام هذه الاستثمارات ، لذلك تناولت هذه الدراسة مناقشة أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية من خلال استعراض التجربة الإندونيسية وجمهورية مصر العربية، وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على العوامل والسياسات والقوانين التي أدت إلى جذب هذه الاستثمارات الأجنبية وإحداث تنمية اقتصادية .

أضحت مسر بتشجيع الاستثمارات الأجنبية منذ بداية اتباعها سياسة الانفتاح الاقتصادي في سبعينات القرن العشرين بتقديم الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية وتذليل الصعوبات والتقيود على الاستثمارات ، ومازالت مصر تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبخاصة في السنوات

الأخيرة ، كما تكمن أهمية الدراسة على الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى إنдонيسيا وجمهورية مصر العربية أن دراسة التجربة الإندونيسية وجمهورية مصر العربية في التنمية الاقتصادية وإبراز دور الاستثمارات الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية يقدم نموذج لتجربة يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في عدد من الدول التي تشابه في مناخها الاقتصادي، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل للنور الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية وصورة أكثر وضوحاً.

و قد هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة مدى دور الاستثمارات الأجنبية في أحداث التنمية الاقتصادية في إنونيسيا ومصر. ولتعرف على العوامل التي أدت إلى تنفق الاستثمارات الأجنبية إلى إنونيسيا ومصر من خلال إيضاح دور السياسة الحكومية في إنونيسيا ومصر لجذب الاستثمارات الأجنبية و التعرف على الاستراتيجية التي تتبعها إنونيسيا ومصر لأحداث التنمية الاقتصادية ، ومدى استعانتها بالاستثمارات الأجنبية خلال خطط التنمية لإقامة بعض المشروعات نظراً لعجز رأس المال المحلي عن القيام بها، و توضيح دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية في دفع عملية التنمية الاقتصادية وإذا قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والمنهج المقارن ، واستنباط النتائج التي يمكن تعميمها وكذلك استخدام المنهج التحليلي للوقوف على ابعاد الظاهرة وتحليلها وذلك فيعمد أسلوب التحليل الكمي وهو الانحدار المتعدد لتقدير أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في إنونيسيا ومصر ، وسيتم ذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

قامت الباحثة باختبار الفرضيات التالية:-

*الفرض الأول: هل استفاع الاستثمار الأجنبي أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في إنونيسيا وجمهورية مصر العربية.

الفرض الثاني: هل يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

وقد استخدمت الباحثة برنامج التحليلي الاحصائي SPSS وجاءت نتائج الدراسة كما يلي

المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

أ- الكتب :

- ١- أميرة حسب الله محمد ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية - دراسة مقارنة * تركيا - كوريا الجنوبية - مصر * (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) .
- ٢- اسماعيل أحمد ياغي ، تاريخ شرق آسيا الحديث ، الطبعة الأولى (الرياض ، مكتبة الميكان ، ١٩٩٤) .
- ٣- جودة حسنين جودة ، جغرافية آسيا الاقليمية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٩٨) .
- ٤- جمعة محمد عامر ، مقمة في الاقتصاد الكلي " الأسس والسياسات " الطبعة الأولى (الزقازيق : المؤلف ، ١٩٩٩/٢٠٠٠) .
- ٥- جلال وفاء محمدين ، التحكم بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار " القواعد - الاجراءات - الاتجاهات الحديثة * (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠١) .
- ٦- جون هنتون ومارك هرتدر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبد الله منصور و محمد عبد الصبور محمد علي (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧) .
- ٧- حسن سيد أحمد أبو العينين ، جغرافية العالم الاقليمية " آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادى " ، الجزء الأول ، الطبعة الثامنة (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) .
- ٨- رأفت الشيخ و - محمد رفعت ، آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر ، الطبعة الثانية (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، ٢٠٠١) .
- ٩- روبرت جران ، ترويض النمر "نهاية المعجزة الاموية " ، ترجمة سمير كريم ، الطبعة الأولى (القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٩) .

- ١٠- رضا عبد السلام ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر لعولمة * دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر * (المنصورة : دار الإسلام للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢) .
- ١١- رجاء عبد الملك ، التمويل والصناعات المربكة (القاهرة : البيئة العامة للكتاب ، ١٩٩١) .
- ١٢- سمير الصارم ، قراءة في أزمة دول النور (دمشق : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٨) .
- ١٣- سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام والمخزل الانخاري والضريبي ، المدخل الإسلامي - للمدخل التولي ، الطبعة الثانية (الاسكندرية : مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، ١٩٩٨) .
- ١٤- طلعت الدمراش ابراهيم ، محاضرات في الاقتصاد الاجتماعي ، محاضرات غير منشورة (الزقازيق : كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٠) .
- ١٥- محاضرات في التاريخ الاقتصادي (القاهرة ، النشر الذهبي للطباعة ، ١٩٩٩) .
- ١٦- عبد السلام أبو حفص ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، الطبعة الثانية (الاسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ١٩٩١) .
- ١٧- فايز صالح أبو جابر ، الاستثمار في جنوب شرق آسيا ، الطبعة الأولى (عسان : دار البشير للنشر والتوزيع ، ١٩٩١) .
- ١٨- محمد السيد سليم ، آسيا والتحولت العالمية (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨) .
- ١٩- محمد السيد ، والسيد صطفى عابدين ، آسيا والعولمة (القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣) .
- ٢٠- منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ، الطبعة الأولى (القاهرة : الأهالي للطباعة والنشر ، ٢٠٠١) .

٢١- مالكولم جيلز و آخرون ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة طه عبد الله منصور ، بو عبد العظيم محمد مصطفى (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩٥) .

٢٢- محمد عبد العزيز عجمية ، و عبد الرحمن بسري أحمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها (الاسكندرية : دار الجامعة ، ١٩٩٩) .

٢٣- منى فاسم ، الإصلاح الاقتصادي في مصر " دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية " ، الطبعة الأولى (القاهرة : دار المصرية اللبنانية ، فبراير ١٩٩٧) .

٢٤- محمد زكي المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة (١٩٧٠) .

ب- الأبحاث :-

١- سلوى سليمان وآخرون ، الصناعة وحول الاستثمار الصناعي في مصر ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، يناير ١٩٩٨ .

٢- سمر مذ كوكب الجميل ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، دراسة بحثية جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٢ .

٣- مصطفى عز العرب ، "الاستثمارات الأجنبية دراسة مقارنة لتحديد مركز التنافس" المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٨٨) .

ج- التقارير:

١- البنك الدولي ، تقرير للتنمية في العالم ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، أعداد مختلفة) .

٢- التقرير السنوي للبنك الدولي (واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٩٠) .

- ٣- تقرير الاستثمار العالمي "الاتجاهات والمحددات - استعراض عام" ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك وجنيف : الأمم المتحدة ، ١٩٩٨) .
- ٤- تقرير البنك الدولي أبحاث السياسات العامة ، معجزة شرق آسيا - النمو الاقتصادي والسياسات العامة ، ترجمة عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامي ، الطبعة الأولى (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٠) .
- ٥- منور هادي وآخرون ، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية (القاهرة: مركز الدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٩) .
- ٦- وحيد عبد المجيد ، التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٩٩) .

التدريبات:

- ١- أحمد محمد فرج ، الأسبان والأيبك "خيارات الإقليمية والعالمية في شرق آسيا" ، السياسة الدولية (العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤) .
- ٢- أحمد هاشم خاطر ، أنماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الرابع ، العدد الأول (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٦) .
- ٣- أشوكامودي وشوكو نجيشي ، صليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق آسيا : الاتجاهات والتحديات ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣٨ ، العدد الأول (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، مارس ٢٠٠١) .
- ٤- البنك الأهلي المصري ١٩٩٢ ، دور الشركات العابرة للحدود في الاستثمارات المباشرة ، المجلد الخامس والأربعون ، العددان الأول والثاني (القاهرة : البنك الأهلي المصري ، ١٩٩٢) .
- ٥- البنك الأهلي المصري ١٩٩٨ ، إندونيسيا وصندوق النقد الدولي ، المجلد الحادي والخمسين ، العدد الثاني (القاهرة : البنك الأهلي المصري ، ١٩٩٨) .

- ٦- أنور تاسوشين ، تجربة تنمية شرق آسيا ، منهج النظام الاقتصادي وفيلسفة للتطبيق ١٩٩٧ ، عرض عزت زيان ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد السابع ، العدد الثاني (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٩).
- ٧- ابراهيم شحاته ، القواعد الأرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية ، مجلة المعاصرة "مجلة ربع سنوية" ، السنة الثالثة والثمانون ، العدد ٤٢٧ (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، يناير ١٩٩٢).
- ٨- ايهاب عز الدين نديم ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة "مجلة نصف سنوية" ، العدد الثاني (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦).
- ٩- ايمان محمد محب زكي ، تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في ظل المتغيرات العلمية الجديدة مع الإشارة إلى مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد ٤٢ (الاسكندرية : كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مارس ٢٠٠٥).
- ١٠- يلما مالا مهالي وكارل ب. موفانت ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٣٦ ، العدد الأول (واشنطن : صندوق النقد الدولي ، مارس ١٩٩٩).
- ١١- بنك الاسكندرية ١٩٩٥ ، إندونيسيا تنصدر الموجة الثانية من التمور الآسيوية ، المجلد السابع والعشرون (القاهرة : بنك الاسكندرية ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٥).
- ١٢- بنك مصر ١٩٩٥ ، تجربة النمو الاقتصادي السريع لدول جنوب شرق آسيا (النشأة- التطور - الدروس المستفادة) ، السنة الثامنة والثلاثون ، العدد الثاني (القاهرة : بنك مصر ، ١٩٩٥).
- ١٣- بنك مصر ١٩٩٧ ، دول جنوب شرق آسيا من الأزمة إلى الإصلاح ودور صندوق النقد الدولي ، السنة الأربعون ، العدد الثاني (القاهرة : بنك مصر ، ١٩٩٧).
- ١٤- بنك مصر ١٩٩٧ ، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، أوراق بنك مصر البحثية ، العددان (١،٢) (القاهرة : بنك مصر ، مركز البحوث ، ١٩٩٧).

١٥- جويل بير عثمان وفانغ شين، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الاتحادات
والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٢، العدد ٤ (واشنطن: صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي للإنشاء والتعمير، ديسمبر ١٩٩٥).

١٦- حسني مهران، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وامكثفات تطويره في ضوء التطورات
المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول
(القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٠).

١٧- خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية "بحث في النظرية"، مجلة
مصر المعاصرة، السنة الخامسة والثمانون، العددان ٤٣٧-٤٣٨ (القاهرة: الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يوليو/أكتوبر ١٩٩٤).

١٨- د. نفيذ جولد ميرو، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية "الاتجاهات والقضايا السياسية
والأفاق" مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٢، عدد ١ (واشنطن: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
للإنشاء والتعمير، مارس ١٩٨٥).

١٩- مهير حسن عبد العال، دراسة في تجربة دول مجموعة الآسيان في التعاون الاقتصادي،
المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع (المنصورة: كلية
التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧).

٢٠- شبيبة الرافعي، الحوافز وحدها لا تجذب المستثمر، الأهرام الاقتصادي، ٣٠ يونيو ١٩٩٧.

٢١- طلعت هشام، توقيع اتفاقية منع ازواج ضريبي مع إندونيسيا، الأهرام، العدد ١٢٦، ٩ يناير
٢٠٠٢.

٢٢- عاطف سالم سيد الأهل، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، العدد ٣٢ (القاهرة: مركز
الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٠).

٢٣- عبدالصمد صديق عبد البر، أسباب الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا وتطوراتها وأهم
مصادرها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة "مجلة ربع سنوية"، العدد الأول (القاهرة: كلية
التجارة، جامعة عين شمس، يناير ١٩٩٨).

